

نرفق طياً الرسالة الموجهة للسادة رئيس واطعاء مجلس النواب العراقي ، نرجو العمل على أصالها وتوزيعها بأوسع نطاق ممكن ونعتذر من السادة الموقعين الذين لم ترد اسمائهم أعلاه وسوف نقوم بإرسال نفس الرسائل لهم بعد الحصول على ايميلاتهم خلال اليومين القادمين .

مع فائق الشكر والتقدير

اللجنة التحضيرية  
لندوة خبراء النفط العراقيين  
المنعقدة في عمان – 17 شباط - 2007

المرفقات /  
- الرسالة  
- الموقعون

## - رسالة مفتوحة -

السيد رئيس مجلس النواب المحترم  
السادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

تحية طيبة ، و بعد....

قبل أيام، اقر مجلس الوزراء مسودة مشروع قانون النفط و الغاز و أحيل إلى مجلسكم الموقر لمناقشته بهدف إقراره و تشريعه. و في هذا الصدد، نود نحن خبراء النفط العراقيين المتواجدين خارج و داخل العراق ، أن نؤكد حاجة البلد إلى قانون ينظم نشاط القطاع النفطي و يضمن الاستثمار الأمثل للثروة النفطية. غير انه و بعد الاطلاع التفصيلي على مسودة القانون و مناقشته في ندوة كرسيت لهذا الغرض في عمان في 2007/2/17 ، لوحظ وجود العديد من الثغرات و الغموض التي ينبغي الانتباه إليها و معالجتها من قبل مجلسكم الموقر لغرض إحكام هذا القانون بشكل يؤدي إلى نجاح تطبيقه بشفافية و كفاءة و بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

و في الوقت الذي كنا نتمنى أن يطلع الرأي العام و منظمات المجتمع المدني على مسودة القانون، إلى جانب الكوادر النفطية المتخصصة في هذا المجال لدراسته و اغناءه قبل إحالته إلى مجلسكم الموقر لمناقشته تشريعه نود تأكيد رأينا بان هناك عجلة في استصداره في ضوء الظروف الحالية المعقدة التي يمر بها وطننا العزيز. لقد خرجت الندوة التي عقدت في عمان بجملته من التوصيات نوجزها بما يلي:-

(1) هناك عجلة ملحوظة في إصدار القانون في الوقت الحاضر، و يفضل التريث لحين الانتهاء من تعديلات الدستور بموجب المادة (142) ، و ليتسنى إعطاء المزيد من الوقت لدراسته و مناقشته بشكل فني و مهني. حيث يلاحظ تغيب مساهمة الكفاءات العراقية المتخصصة التي كان لها شرف النهوض في بناء الصناعة النفطية العراقية المشهود لها عالمياً، فضلا عن غياب آراء منظمات المجتمع المدني و النقابات المهنية في مناقشة و اغناء مشروع القانون خلال فترة إعداده.

(2) تأييد التوجه الذي جاءت به مسودة القانون بخصوص الحاجة إلى إعادة هيكلة وزارة النفط و إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية ، مع ضرورة مراعاة وضوح المسؤوليات و عدم الازدواجية.

(3) يلاحظ وجود خلل واضح في تركيبة المجلس الاتحادي للنفط و الغاز و مكتب الاستشاريين المستقلين ينبغي العمل على تلافيه لضمان كفاءة الأداء و الشفافية و المهنية العالية خاصة فيما يتعلق بتأكيد الأخذ بالاعتبار كافة مكونات الشعب العراقي لما ينطوي عليه من ترسيخ لمبدأ المحاصصة و كذلك أسلوب اختيار أعضاء مكتب الاستشاريين و مدة خدمتهم.

(4) ضرورة إعادة النظر باستثناء القطاع التحويلي و الخدمي من هذا القانون حيث يفضل دمجهم في الوقت الحاضر أو العمل على تشريع قانون خاص به بموازاة الاهتمام بإصدار قانون النفط و الغاز الحالي.

(5) إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة للهيئة الإقليمية بغية توازنها مع الصلاحيات الاتحادية و وضع الضوابط لضمان الالتزام بالخطة الاتحادية و وحدة القرار لسد الطريق على الشركات الأجنبية المتنافسة لاختراق الصف الوطني وقد ينظر في هذا في ضوء تعديلات الدستور المرتقبة.

(6) نستقرأ بان الدافع وراء إصدار هذا القانون جاء على أساس رفع الطاقة الإنتاجية باستدراج الاستثمارات الأجنبية، و في هذا الجانب نرى و نوصي بان يتم التخطيط لرفع الطاقة تدريجيا ابتداء بتأهيل الحقول المنتجة الحالية بالجهد الوطني(شركة النفط الوطنية العراقية)، يتبعها تطوير الحقول المكتشفة العملاقة غير المطورة أو المنتجة جزئيا و جدولة أولوياتها حسب ساعاتها و

كلف تطويرها بغض النظر عن موقعها الجغرافي من خلال عقود خدمه و إدارة مع الشركات ذات الكفاءة و القدرة الفنية و حسب الحاجة ،و تجنب الدخول بعقود طويلة الأمد مع الشركات الأجنبية في الوقت الحاضر .

(7) المضي بنشاط الاستكشاف من خلال الجهد الوطني ، نظرا لنسب النجاح العالية و ذلك بتمويل ذاتي أو بواسطة قروض ميسرة، خصوصا للرفع ذات الاحتمالات العالية النجاح،و اقتصار عقود التراخيص في نشاطي الاستكشاف و التطوير و الإنتاج على المناطق ذات الاحتمالات الواطئة النجاح.

(8) تجنب الدخول بالتزامات طويلة الأمد مع الشركات العالمية في عقود الاستكشاف و التطوير و الإنتاج قبل توفر الأجواء الأمنية المناسبة لضمان قيام الشركات بأعمال التنفيذ. و في جميع الأحوال نوصي بعرض العقود مع الشركات الأجنبية على مجلسكم الموقر لغرض المصادقة.

(9) بالنسبة لمجالات التمويل،و في ضوء الصعود التدريجي لمعدلات الإنتاج لعموم العراق،فيقترح أن يكون التمويل من الموارد النفطية بالدرجة الأساس و المصادر الأجنبية بالدفع الآجل بالنفط.أما بالنسبة للقطاع التحويلي و قطاع الخدمات،فبالإمكان توفير الأموال المطلوبة بالدخول في شراكة (Joint Venture) مع أطراف محلية و أجنبية حسب مقتضيات الحاجة.

في ختام رسالتنا ، نود ان نؤكد استعدادنا للمساهمة في إنضاج هذا القانون المهم و القوانين ذات الصلة واثقين من ان مجلسكم الموقر سيتعامل معه بالحس الوطني المعهود منكم و تغليب المصلحة الوطنية على الاعتبارات السياسية و الفئوية في هذا الظرف التاريخي الصعب الذي يمر به وطننا العزيز و العمل على التريث في إصداره لحين اغناؤه بالتعديلات الضرورية المطلوبة .

مع فائق التقدير و الاحترام

قائمة بأسماء السادة الموقعين على الرسالة  
المرفوعة الى مجلس النواب  
بخصوص ( قانون النفط والغاز العراقي )

ت	الاسم	آخر منصب	الوزارة
1	د. ابراهيم عبد الكريم رشيد	مدير عام سابق	النفط
2	د. اكرام الحق بكر	مستشار قانوني	
3	د. ثامر العكيلي	مدير عام سابق	النفط
4	حازم السلطان	مدير عام سابق	النفط
5	حسن جواد الحلبي	مدير عمليات الجس سابقاً	النفط
6	د. خالد الشمري	خبير اقتصادي	
7	راجح محي الدين يوسف	مدير عام سابق	النفط
8	رعد حسن العزاوي	معاون مدير عام سابق	النفط
9	د. رياض الدباغ	رئيس جامعة سابق / استشاري جيولوجي	التعليم العالي
10	سعد الله الفتحي	مدير عام سابق	النفط
11	سمير كبة	خبير نفطي	النفط
12	سمير زهرون	خبير نفطي	النفط
13	سعد صالح الزبيدي	مدير عام سابق	المالية
14	شريف محسن علي	مدير عام سابق	النفط
15	صبري عبد الرزاق كاظم	خبير نفطي	النفط
16	صائب بهجت	رئيس مهندسين سابق	النفط
17	صباح المختار	خبير قانوني	النفط
18	صباح ياسين عوني	مستشار	المالية
19	ضياء شمخي البكاء	مدير عام سابق	النفط
20	طارق العاني	مدير عام سابق	النفط
21	طارق الرحيم	خبير نفطي	النفط
22	طارق شفيق	استشاري / عضو مؤسس ( اينوك )	النفط
23	د. طلال عاشور كنعان	مدير عام سابق	النفط
24	عبد الله يونس الخيري	مستشار صناعات كيمياوية سابق	الصناعة
25	د. عبد الاله مصلح	مدير عام سابق	النفط
26	عثمان عبد الباقي الراوي	مدير عام سابق	النفط
27	عصام عبد الرحيم الجلبلي	وزير سابق	النفط
28	علي عجام	مدير عام سابق	النفط
29	علي رجب	مدير عام سابق	النفط
30	عماد محمد علي كبة	مدير سابق	النفط
31	عرفان زكي امين	مدير عام سابق	النفط

32	عزام بكر يحيى	مدير عام سابق	النفط
33	عبد السلام عبد العزيز القيسي	مدير سابق	النفط
ت	الاسم	آخر منصب	الوزارة
34	غازي صابر علي	مدير عام سابق	النفط
35	غسان احمد راسم	مدير الدائرة القانونية سابقاً	النفط
36	غسان الهدبان	مدير عام سابق	النفط
37	د. فالح حسن الخياط	مدير عام سابق	النفط
38	فالح محسن العداري	رئيس دائرة سابق	النفط
39	فرزدق الحداد	وكيل مدير عام سابق	النفط
40	فيصل سلمان غالي التميمي	وكيل وزير / جيولوجي سابق	الصناعة
41	قاسم تقي العريبي	وزير سابق	النفط
42	قاسم عبد الوهاب	رئيس جيولوجيين سابق	النفط
43	قحطان حميد العنكي	وكيل وزير سابق	النفط
44	د. كامل العضاض	مستشار مالي	المالية
45	كريم الشماع	م. رئيس مؤسسة سابق	النفط
46	كمال القيسي	خبير اقتصادي	النفط
47	لفته الشدهان	خبير نفطي	النفط
48	لؤي محضر باشي	مدير سابق	النفط
49	د. محبوب الجلبى	استشاري جيولوجي	النفط
50	محمد علي زيني	خبير نفطي	النفط
51	محمد مصطفى الجبوري	وزير سابق / مدير عام سابق	التجارة/ النفط
52	د. محمد محمود الجبوري	مدير عام سابق	الصناعة
53	محمد يونس العبيدي	مدير عام سابق	النفط
54	محمد عبود السعدي	خبير سابق	النفط
55	محمود حميد احمد	مدير عام سابق	النفط
56	محمود محضر باشي	م. رئيس مؤسسة سبق	النفط
57	معاذ الفياض	خبير	النفط
58	مثنى عبد المنعم الدوري	وكيل رئيس دائرة سابق	النفط
59	د. مازن محمد علي جمعة	وكيل وزارة سابق	النفط
60	نوري العاني	مدير عام سابق	النفط
61	وليد توفيق الدباس	خبير مالي سابق	النفط